الكلام على حديث المجددين

(رواية ودراية)

بقلم

أحمد بكري المشتولي

متن الحديث:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ اللهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِئَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا**».

التخريج:

أخرجه أبو داود (٤٢٤٣) -ومن طريقه أبو عمر الداني في الفتن (٣٦٤)، وابن عساكر في تبيين كذب المفتري (ص ٥١)- عن سليمان بن داود المهري.

والحسن بن سفيان في المسند -كما في توالي التأنيس لابن حجر (ص ١٠٣)-، والطبراني في الأوسط (٦٥٢٧)، وابن عدي في مقدمة الكامل (٦٧٠)، والبيهقي في المدخل (٧٨)، والمعرفة (٤٢٢)، ومناقب الشافعي (١/ ٥٣) من طريق عمرو بن سواد السرحي.

والحسن بن سفيان في المسند -كما في توالي التأنيس لابن حجر (ص ١٠٣)-، وابن عدي في مقدمة الكامل (٦٧٢)، والبيهقي في المدخل (٧٨، ٧٩)، والمعرفة (٤٢٢)، ومناقب الشافعي (١/ ٥٣) من طريق حرملة بن يحيى.

وابن عدي في مقدمة الكامل (٦٧٣)، والبيهقي في المدخل (٧٨، ٧٩)، والمعرفة (٤٢٢) من طريق أحمد بن عبد الرحمن بن وهب.

والحاكم في المستدرك (٨٨١٧) من طريق الربيع بن سليمان المرادي، ومن طريق أبي الطاهر الخولاني[1].

(١) كذا في الكتاب، ولم أعرفه، ولعله أبو الطاهر ابن أبي السرح المعروف بالرواية عن ابن وهب.

والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ٣٩٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥١/ ٣٣٨)، والمزي في تهذيب الكمال (١٢/ ٤١٣) من طريق عثمان بن صالح.

سبعتهم: عن عبد الله بن وهب المصري، عن سعيد بن أبي أيوب، عن شراحيل بن يزيد المعافري، عن أبي علقمة، عن أبي هريرة به.

قال أكثر الرواة عن ابن وهب –سوى أبي الطاهر الخولاني، وعمرو بن سواد عند الطبراني–: عن أبي هريرة –فيما أعلم– عن رسول الله ﷺ.

وفي رواية الربيع بن سليمان، وعثمان بن صالح: ولا أعلمه إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. كذا بالشك في رفعه.

قال الطبراني: "لا يروى هذا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن وهب".

وقال ابن عدي: "وهذا الحديث لا أعلم يرويه غير ابن وهب، عن سعيد بن أبي أيوب...، وأبو علقمة اسمه مسلم بن يسار". الكامل (١/ ٢٨٧).

الدراسة:

هذا إسناد ضعيف؛ فيه أربع علل:

العلة الأولى: شراحيل بن يزيد المعافري، فلم أجد من وثقه سوى ابن حبان ذكره في الثقات (٦/ ٤٥٠)، وأخرجه له مسلم في مقدمة صحيحه حديثًا واحدًا(٢)، ومعلوم أن المقدمة ليست على شرطه، فلا يصح أن يقال أنه من رجال مسلم.

قال المزي: "روى له البخاري في أفعال العباد حديثا، ومسلم في مقدمة كتابه حديثا، وأبو داود حديثا".

ومع هذا قال الذهبي في الكاشف (٢٢٥٥): "ثقة"!. وقال ابن حجر في التقريب (٢٧٦٣): "صدوق"!. ولعلهما اعتمدا على تخريج مسلم له، وقد تقدم الجواب عنه.

---

(٢) وهو حديث: «**يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ، يَأْتُونَكُمْ مِنَ الْأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ، وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ، لَا يُضِلُّونَكُمْ، وَلَا يَفْتِنُونَكُمْ**».

العلة الثانية: أبو علقمة الراوي عن أبي هريرة، لا أدري منه، قال الدارقطني -وسئل عن يعلى بن عطاء، عن أبي علقمة، عن أبي هريرة-: "أبو علقمة لا يعرف اسمه، ولا من هو، ولكن يخرج هذا الحديث اعتبارًا، حدث الأئمة عن يعلي". سؤالات البرقاني للدارقطني (٦١٦).

وقد اختلف في تعيينه:

فعينه المزي والذهبي بأنه الهاشمي المصري: وهو ثقة من رجال مسلم، قال فيه أبو حاتم: أحاديثه صحاح"، ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات.

بينما قال ابن عدي: إنه مسلم بن يسار يعني المصري، ولم يوثقه معتبر، وقال أحمد: "لا أعرفه"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: يعتبر به، وقال ابن حجر: "مقبول". ولكن مسلم هذا يكنى بأبي عثمان، وليس بأبي علقمة، فالله أعلم.

العلة الثالثة: الشك في رفعه، فإن في الرواية: "فيما أعلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"، وقال بعضهم: "لا أعلمه إلا عن رسول الله ﷺ". فمع الشك في رفعه من راويه لا يمكن الجزم بصحته.

العلة الرابعة: أشار إليها أبو داود، **فقال عقب إخراجه**: "رواه عبد الرحمن بن شريح الإسكندراني، لم يجز به شراحيل، [لم يجزم برفعه](٣)".

قال المنذري: "وعبد الرحمن بن شريح الاسكندراني ثقة اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بحديثه، وقد عضل الحديث". مختصر سنن أبي داود (٣/ ١٢٠).

قال صدر الدين المناوي: "قال المنذري: فعضل الحديث، يريد بذلك أنه أسقط اثنين هما علقمة وأبو هريرة والله أعلم". كشف المناهج (١/ ١٧٤).

وقال ابن كثير: "تفرد به أبو داود. ثم قال ": عبد الرحمن بن شريح لم يجز به شراحيل. يعني أنه موقوف عليه". البداية والنهاية (١٩/ ٤٢).

---

(٣) ما بين المعقوفين ليس في مطبوع السنن ولا ذكرها المزي في التحفة، وإنما زادها المنذري في المختصر، والزركشي في اللآلئ المنثورة (ص ١٨٥) في النقل عن أبي داود.

قلت: وعبد الرحمن بن شريح ثقة فاضل من رجال الشيخين، وثقه أحمد وابن معين والنسائي والعجلي وابن حبان، وقال أبو حاتم: "ليس به بأس"، وقال يعقوب بن سفيان: "كان كخير الرجال". وشذَّ ابن سعد فضعفه.

فهذه علة قوية وليست مرجوحة كما ذهب لذلك السخاوي والألباني، باعتبار سعيد بن أبي أيوب أقوى من ابن شريح، فإن حالهما قريب، وشيخهما مجهول الحال، فالأولى أن يتحمل هو هذا الاضطراب، لا الثقات عنه، لاسيما وفي رواية سعيد بن أبي أيوب شك في رفعه، وهذا مما يرجح رواية ابن شريح، ويشير إلى أن الشك فيه من شراحيل نفسه.

وقد عرضت هذا الحديث على شيخنا مصطفى العدوي -حفظه الله-، فجزم بضعفه.

ومع ما تقدم من علل، تساهل بعض المتأخرين فصححوا الحديث.

فقال ابن حجر: "السند قوي لثقة رجاله". توالي التأنيس (ص ١٠٥).

وقال السخاوي: "وسنده صحيح، ورجاله كلهم ثقات، وكذا صححه الحاكم، فإنه أخرجه في مستدركه من حديث ابن وهب، وسعيد الذي رفعه أولى بالقبول لأمرين: أحدهما: أنه لم يختلف في توثيقه بخلاف عبد الرحمن فقد قال فيه ابن سعد: إنه منكر الحديث، والثاني: أن معه زيادة علم على من قطعه، وقوله فيما أعلم ليس بشك في وصله، بل قد جعل وصله معلوما له، وقد اعتمد الأئمة هذا الحديث، فروينا في المدخل للبيهقي بإسناده إلى الإمام أحمد...". المقاصد الحسنة (ص ٢٠٣).

وقال السيوطي: "هذا الحديث اتفق الحفاظ على تصحيحه"!!. مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود (٣/ ١٠٦١).

قلت: كذا زعم، والحديث غريب جدا، لا يكاد يعرفه الحفاظ أصلا، فضلا عن تصحيحه، لاجرم لم يخرجه من أصحاب الكتب التسعة سوى أبي داود، ثم أعله عقب الحديث. فأي حفاظ اتفقوا على تصحيح الحديث؟!!

وقال المناوي : "إسناد صحيح". التيسير (١/ ٢٦٧). وقال في فيض القدير (٢/ ٢٨٢): "قال الزين العراقي وغيره: سنده صحيح، ومن ثم رمز المؤلف لصحته".

وذكره الألباني في السلسلة الصحيحة (٥٩٩) وقال: "السند صحيح رجاله ثقات رجال مسلم. ولا يعلل الحديث قول أبي داود عقبه: "رواه عبد الرحمن بن شريح الإسكندراني لم

يجز به شراحيل". وذلك لأن سعيد بن أبي أيوب ثقة ثبت كما في التقريب، وقد وصله وأسنده، فهي زيادة من ثقة يجب قبولها".

تنبيه:

نقل السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٢٠٣)، والسيوطي في الدر المنثور (٣/ ١٦٣): أن الحاكم صحح الحديث.

قلت: ولم أقف في كتاب المستدرك على هذا التصحيح.

وعزاه السيوطي في الخصائص الكبرى (٢/ ٢٥٨) للبزار.

قلت: ولم أقف عليه في مسنده، ولم أر من عزاه للبزار غيره.

أقوال العلماء في تأويل الحديث:

قال سفيان بن عيينة: "بلغني أنه يخرج في كل مائة سنة بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل من العلماء يقوي الله به الدين وإن يحي بن آدم عندي منهم". الناسخ والمنسوخ للنحاس (ص ٥٢٢).

وروى أبو نعيم في حلية الأولياء (٩/ ٩٧) قال: حدثنا أبو مُحَّد بن حيان، ثنا إسحاق بن أحمد الفارسي (مجهول الحال)(٤) قال: سمعت مُحَّد بن خالد بن يزيد الشيباني (صدوق)، يقول: عن حميد بن زنجويه قال: سمعت أحمد بن حنبل، يقول: "يروي الحديث عن النبي ﷺ، قال: «**إن الله يمن على أهل دينه في رأس كل مائة سنة برجل من أهل بيتي يبين لهم أمر دينهم**»، وإني نظرت في سنة مائة فإذا رجل من آل رسول الله ﷺ عمر بن عبد العزيز، ونظرت في رأس المائة الثانية فإذا هو رجل من آل رسول الله ﷺ مُحَّد بن إدريس الشافعي".

وروى البيهقي في المدخل (٨٠)، ومناقب الشافعي (١/ ٥٥) قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني أبو الفضل ابن أبي نصر العدل(٥)، أخبرنا أبو الحسن مُحَّد بن أيوب بن يحي بن حبيب بمصر(٦) قال: سمعت أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار يقول: سمعت عبد الملك الميموني يقول: كنت عند أحمد بن حنبل رحمه الله، وجرى ذكر الشافعي، فرأيت أحمد يرفعه، وقال: "يُروى عن النبي ﷺ: «**أن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من**

(٤) ترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام (٧/ ١٤٢) ولم يذكر فيه شيئا.

(٥) ثقة حافظ، قال الذهبي: "أبو الفضل بْن أَبِي نصر الطُّوسي العطّار الحافظ. قَالَ الحاكم: هُوَ أحد أركان الحديث بخُرَاسان، مَعَ ما يرجع إليه من الدين والزهد والسخاء، والتعصب لأهل السنة. أول رحلته كانت إلى مَرْو إلى اللَّيْث، ولم يخلف يوم مات بالطابران أحسن حديثا منه، وأمّا فِي علوم الصُّوفية وأخبارهم ولُقِي شيوخهم وكثرة مجالستهم، فإنه توفي يوم تُوُفّيَ ولم يخلف بخُراسَان مثلَه فِي التقدم واللُّقي". تاريخ الإسلام (٨/ ٥٥١).

(٦) لم أجد من وثقه سوى مسلمة بن قاسم فقال: "رَقِّيٌّ سكن مصر، ثقة، رجل صالح، كثير الرواية، حسن العناية، كتبتُ عنه كتاباً كثيرا". الثقات لابن قطلوبغا (٨/ ١٩٦).

يقوم(٧) **لها دينها»** ، وكان عمر بن عبد العزيز على رأس المائة، وأرجو أن يكون الشافعي على رأس المائة الأخرى".

وروى البيهقي في مناقب الشافعي (١/ ٥٤) أخبرنا أبو عبد الرحمن: مُحَّد بن الحسين بن مُحَّد بن موسى السلمي، رحمه الله، أنبأنا أبو عبد الله مُحَّد بن العباس العصمي، حدثنا أبو اسحاق أحمد بن مُحَّد ياسين الهروي(٨)، قال: سمعت إبراهيم بن إسحاق الأنصاري(٩)، يقول: سمعت المروذي: صاحب أحمد بن حنبل، يقول: قال أحمد: "إذا سئلت عن مسألة لا أعرف فيها خيرا، قلت فيها بقول الشافعي، لأنه إمام عالم من قريش، وروى عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أنه قال: «**عالم قريش يملأ الأرض علما**». وذكر في الخبر: «**أن الله تعالى، يقيض في رأس كل مائة سنة رجلا يعلم الناس دينهم**». وروى أحمد ذلك عن النبي، صلى الله عليه وسلم. قال أحمد بن حنبل: فكان في المائة الأولى: عمر بن عبد العزيز، وفي المائة الثانية: الشافعي. قال أبو عبد الله: وإني لأدعو للشافعي منذ أربعين سنة في صلاتي".

وروى الخطيب البغدادي تاريخ بغداد (٢/ ٤٠٠) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخه (٥١/ ٣٣٨)- أخبرنا أحمد بن مُحَّد العتيقي، قال: حدثنا عبد الرحمن بن عمر بن نصر الدمشقي(١٠)، قال: حدثنا [أبو](١١) مُحَّد بن الورد(١٢)، قال: حدثنا أبو سعيد الفريابي(١٣)، قال: قال أحمد بن حنبل: «**إن الله تعالى يقيض للناس في كل رأس مئة سنة**

(٧) كذا في المناقب، وفي المدخل: (يقرر).

(٨) ضعيف واه، واتهمه الدارقطني بالكذب. لسان الميزان (٧٩٨).

(٩) الظاهر أنه الصَّرَفْنديّ، وهو مجهول الحال، لم أجد من وثقه، وإن كان هو الغسيلي فهو ضعيف.

(١٠) معتزلي متهم، قال عبد العزيز الكتاني: "وحدث عَن أبي إسحاق بن أبي ثابت واتهم فيه، وكان يتهم بالاعتزال". وقال ابن عساكر: "اتهم في لقاء أبي إسحاق بن أبي ثابت". لسان الميزان (٤٦٦٢).

(١١) استدركتها من تاريخ دمشق.

(١٢) هو عبد الله بن جعفر بن مُحَّد بن الورْد بن زَنْجُوَيْه، أبو مُحَّد المصري، قال ابن نظيف: "الشيخ الصالح البكَّاء"، وقال الذهبي: "كان من الصالحين المسْنِدِين".

(١٣) هو مُحَّد بن عقيل، قال الذهبي: كان أحد الفقهاء.

من يعلمهم السنن وينفي عن رسول الله ﷺ الكذب». فنظرنا فإذا في رأس المئة عمر بن عبد العزيز، وفي رأس المئتين الشافعي".

وروى أبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام وأهله (١١٠٨) أبنا مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد بن عبد الله بن يزيد، أبنا أبو إسحاق القراب، نا أبو يحيى الساجي[١٤]، حدثني جعفر بن أحمد ابن ياسين[١٥]، نا أبو بكر بن الحسن، نا حميد بن زنجويه؛ قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: "يروى في الحديث عن النبي ﷺ: «**إن الله يمن على أهل دينه في رأس كل مئة سنة برجل من أهل بيتي يبين لهم أمر دينهم**»[١٦]. وإني نظرت في مئة سنة فإذا هو رجل من آل رسول الله ﷺ عمر بن عبد العزيز، وإني نظرت في المئة الثانية فإذا هو مُحَمَّد بن إدريس الشافعي".

قلت أحمد بكري: كل الأسانيد السابقة إلى الإمام أحمد لا يصح منها شيء.

وقال ابن حجر في توالي التأنيس (ص ١٠٥): أخرج الحاكم من طريق أحمد بن عبد الرحمن بن وهب عقب روايته عن عمه عن سعيد بن أبي أيوب الحديث المذكور، قال ابن أخي ابن وهب: قال عمي، عن يونس، عن الزهري أنه قال: فلما كان في رأس المائة منَّ الله على هذه الأمة بعمر بن عبد العزيز. **قلت (ابن حجر)**: وهذا يشعر بأن الحديث كان مشهورا في ذلك العصر، ففيه تقوية للسند المذكور، مع أنه قوي لثقة رجاله.

قلت أحمد بكري: ليس في أثر الزهري ما يشعر بذلك، فإن الزهري ما ذكر الحديث، إنما ذكر منة الله تعالى على الأمة بعمر بن عبد العزيز، وذلك كان في رأس السنة، فإن عمر تولي الخلافة سنة ٩٩- ١٠١هـ، رحمه الله.

---

(١٤) هو زكريا الساجي (ت٣٠٧) فالإسناد هنا به خلل فيما يظهر، لأن الساجي لا ينزل بثلاثة ليروي عن أحمد!!.

(١٥) لم أقف له على ترجمته.

(١٦) هذا الحديث بهذا اللفظ لا أصل له.

وقال أبو السعادات ابن الأثير: "(من يجدد لها دينها) قد تكلم العلماء في تأويل هذا الحديث، كل واحد في زمانه، وأشاروا إلى القائم الذي يجدد للناس دينهم على رأس كل مائة سنة، وكأن كل قائل قد مال إلى مذهبه وحمل تأويل الحديث عليه.

والأولى أن يحمل الحديث على العموم، فإن قوله ﷺ: «**إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها**»، ولا يلزم منه أن يكون المبعوث على رأس المائة رجلا واحدا، وإنما قد يكون واحدا، وقد يكون أكثر منه فإن لفظة «من» تقع على الواحد والجمع.

وكذلك لا يلزم منه أن يكون أراد بالمبعوث: الفقهاء خاصة، كما ذهب إليه بعض العلماء، فإن انتفاع الأمة بالفقهاء، وإن كان نفعا عاما في أمور الدين، فإن انتفاعهم بغيرهم أيضا كثير مثل أولي الأمر، وأصحاب الحديث والقراء والوعاظ، وأصحاب الطبقات من الزهاد، فإن كل قوم ينفعون بفن لا ينفع به الآخر.

إذ الأصل في حفظ الدين حفظ قانون السياسة، وبث العدل والتناصف الذي به تحقن الدماء ويتمكن من إقامة قوانين الشرع، وهذا وظيفة أولي الأمر.

وكذلك أصحاب الحديث: ينفعون بضبط الأحاديث التي هي أدلة الشرع.

والقراء ينفعون بحفظ القراءات وضبط الروايات.

والزهاد ينفعون بالمواعظ والحث على لزوم التقوى والزهد في الدنيا.

فكل واحد ينفع بغير ما ينفع به الآخر، لكن الذي ينبغي أن يكون المبعوث على رأس المائة: رجلا مشهورا معروفا، مشارا إليه في كل فن من هذه الفنون، فإذا حمل تأويل الحديث على هذا الوجه كان أولى، وأبعد من التهمة، وأشبه بالحكمة، فإن اختلاف الأئمة رحمة، وتقرير أقوال المجتهدين متعين، فإذا ذهبنا إلى تخصيص القول على أحد المذاهب، وأولنا الحديث عليه، بقيت المذاهب الأخرى خارجة عن احتمال الحديث لها، وكان ذلك طعنا فيها.

فالأحسن والأجدر أن يكون ذلك إشارة إلى حدوث جماعة من الأكابر المشهورين على رأس كل مائة سنة، يجددون للناس دينهم، ويحفظون مذاهبهم التي قلدوا فيها مجتهديهم وأئمتهم". جامع الأصول (١١/ ٣٢٠).

وقال الحافظ ابن كثير: "وقد ذكر كل طائفة من العلماء في رأس كل مائة سنة، عالما من علمائهم ينزلون هذا الحديث عليه، وقال طائفة من العلماء: بل الصحيح أن الحديث يشمل كل فرد فرد من آحاد العلماء من هذه الأعصار ممن يقوم بفرض الكفاية في أداء العلم عمن أدرك من السلف إلى من يدركه من الخلف". البداية والنهاية (٩/ ٣٠٣).

وقال ابن كثير -أيضا-: "وقد ادعى كل قوم في إمامهم أنه المراد بهذا الحديث، والظاهر، والله أعلم، أنه يعم حملة العلم العاملين به من كل طائفة، ممن عمله مأخوذ عن الشارع، أو ممن هو موافق من كل طائفة وكل صنف من أصناف العلماء، من مفسرين، ومحدثين، وقراء، وفقهاء، ونحاة، ولغويين، إلى غير ذلك من أصناف العلوم النافعة، والله أعلم". البداية والنهاية (١٩/ ٤٢).

وقال المظهري: "ومعنى الحديث: أنه إذا قل العلم، وغلب المبتدعون، وفق الله لعالم رباني بأن يعلم الناس علوم الدين، ويبين لهم السنة من البدعة، ويكسر أهل البدعة ويذلهم، ويؤيد الدين، ويعز أهله، ويكثر العلم بين الناس". المفاتيح شرح المصابيح (١/ ٣٤١).

وقال ابن حجر في شرح حديث (لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين): "قال النووي: يجوز أن تكون الطائفة جماعة متعددة من أنواع المؤمنين، ما بين شجاع وبصير بالحرب وفقيه ومحدث ومفسر وقائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وزاهد وعابد، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين في بلد واحد، بل يجوز اجتماعهم في قطر واحد، وافتراقهم في أقطار الأرض، ويجوز أن يجتمعوا في البلد الواحد، وأن يكونوا في بعض منه دون بعض، ويجوز

إخلاء الأرض كلها من بعضهم أولا فأولا إلى أن لا يبقى إلا فرقة واحدة ببلد واحد، فإذا انقرضوا جاء أمر الله انتهى ملخصا مع زيادة فيه ونظير ما نبه عليه ما حمل عليه بعض الأئمة حديث ((**إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها**)) أنه لا يلزم أن يكون في رأس كل مائة سنة واحد فقط، بل يكون الأمر فيه كما ذكر في الطائفة، وهو متجه فإن اجتماع الصفات المحتاج إلى تجديدها لا ينحصر في نوع من أنواع الخير، ولا يلزم أن جميع خصال الخير كلها في شخص واحد، إلا أن يدعى ذلك في عمر بن عبد العزيز فإنه كان القائم بالأمر على رأس المائة الأولى باتصافه بجميع صفات الخير وتقدمه فيها، ومن ثم أطلق أحمد أنهم كانوا يحملون الحديث عليه، وأما من جاء بعده فالشافعي، وإن كان متصفا بالصفات الجميلة إلا أنه لم يكن القائم بأمر الجهاد والحكم بالعدل، فعلى هذا كل من كان متصفا بشيء من ذلك عند رأس المائة هو المراد، سواء تعدد أم لا". فتح الباري (١٣/ ٢٩٥).

هذا وصل اللهم وسلم على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين

وكتب/ أحمد بكري

فجر يوم الخميس

٢٩ محرم ١٤٤٢هـ = الموافق ٢٠٢٠/٩/١٧

وعرضته على شيخنا مصطفى العدوى يوم الأحد الموافق ٢٠٢٠/٩/٢٧